تقييم فعالية التشريعات الحالية
فى إدارة النفايات الالكترونيـــة

رسالة مقدمة من الطالب

محمد فتحى محمود محمد

بكالوريوس علوم عسكرية – الكلية الحربية 1978

ليســانس حقوق – جامعة طنطا 2002

ماجستير فى العلوم البيئة جامعة عين شمس 2006

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه

فلسفة العلوم البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

معهد الدراسات والبحوث البيئة

جامعة عين شمس

2009

تقييم فعالية التشريعات الحالية
فى إدارة النفايات الالكترونية

رسالة مقدمة من الطالب

محمد فتحى محمود محمد

بكالوريوس علوم عسكرية – الكلية الحربية 1978

ليســانس حقوق – جامعة طنطا 2002

ماجستير فى العلوم البيئة جامعة عين شمس 2006

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة العلوم البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنة :

1- **الأستاذ الدكتور / ابو العلا على أبو العلا النمر**

أستاذ القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس

2- **الأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشـــدى**

أستاذ القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها .

3- **الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرازق الزرقا**

مستشار بوزارة الدولة لشئون البيئة

4- **الدكتور : طه عبد العظيم محمد عبد الرازق**

الأستاذ المساعد للكيمياء البيئية

بمعهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

تقييم فعالية التشريعات الحالية

في إدارة النفايات الالكترونية

رسالة مقدمة من الطالب

محمد فتحى محمود محمد

بكالوريوس علوم عسكرية – الكلية الحربية 1978

ليسـانس حقوق – جامعة طنطا 2002

ماجستير فى العلوم البيئة جامعة عين شمس 2006

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم البيئية

قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية

تحت إشراف :-

1- **الأستاذ الدكتور / أبو العلا على أبو العلا النمر**

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس

2- **الدكتور : طه عبد العظيم محمد عبد الرازق**

مدرس بقسم العلوم الأساسية

بمعهد الدراسات والبحوث البيئة جامعة عين شمس

ختم الأجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2009

موافقة مجلس المعهد	**موافقة الجامعة**
/ / 2009	/ / 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا .

وقال تعالى :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ

صدق الله العظيم

سورة الشورى الآية (27)

سورة الفرقان الآيات (62،61)

إهداء

إلى روح والدى ووالدتى :

جزاهم الله عنى خير الجزاء وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل صدقة جارة على أرواحهم 0

إلى أسرتى :

أهدى اليهم هذا الجهد المتواضع على رأسهم زوجتى الفاضلة التى كانت خير سند ومعين لى وابنى خالد وابنتى شيماء وابنى كريم والسيد المحاسب / ماجد محسن محمد

إلى كل إنسان :

يشعر بالمسئولية تجاه هذه النفايات الخطرة ويسعى للإصلاح فى الأرض ويكره الفساد فيها

وأسأل الله تعالى أن ينتفع بهذا العمل كل من يقرأه

الباحث

شكر وتقدير

يشرفني وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لانجاز هذه الرسالة أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى استاذى الفاضل العالم الجليل الأستاذ الدكتور / أبو العلا على أبو العلا النمر - أستاذ القانون الدولي والخاص كلية الحقوق بجامعة عين شمس .

الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة وتعهدها بالمتابعة والاهتمام رغم كثرة مشاغله ومسئولياته وإنه لمن دواعى فخري واعتزازي أنى كنت من ضمن طلابه فى دبلوم العلوم البيئية وأيضا فى ماجستير العلوم البيئة الاقتصادية والقانون .

كما يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أخى واستاذى الكبير السيد الأستاذ الدكتور / طه عبد العظيم محمد عبد الرازق لما بذله معى من جهد وتوجيه وتعليم ولما لمست فيه من روح الأخوة والتواضع من خلال نصائحه وإرشاداته ومؤازرته الصادقة لي طوال فترة إعداد الرسالة فلسيادته جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عنى خير الجزاء 0

كما يشرفنى أن أتقدم بخالص الشكر للسيد الأستاذ الدكتور / محمد السعيد رشدى أستاذ القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها لقبول سيادته الاشتراك فى لجنة الحكم على هذه الرسالة0

واتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد الدكتور / محمد عبد الرازقا مستشار السيد وزير البيئة قبول سيادته بالاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة0

ولهم منى جميعاً جزيل الشكر والعرفان

الباحث

المستخلص

التلوث بالنفايات الالكترونية هو آفة العصر الحديث نظراً للتقدم العلمى والتقنى والتكنولوجى السريع فى مجال الصناعات الالكترونية ، حيث لم يكن هذا النوع من التلوث معروفاً إلا منذ بداية تسعينات القرن الماضى وقد ساعد الفراغ التشريعى على عدم الإلتفات إلى ظاهرة التلوث البيئى والآثار الصحية الناتجة عن النفايات الالكترونية إلا من بعض التشريعات المتفرقة التى تناولت المخلفات العادية والنفايات الخطرة وإذ يمكن أن تنسحب على المخلفات الالكترونية مسمى المخلفات الخطرة .

كما أن البحث فى النفايات الالكترونية الخطرة لم يلق اهتماماً من الباحثين حتى الآن ولكن هناك بعض الندوات التى تناولت هذه المخلفات لبعض السادة الباحثين المهتمين بشئون الصحة العامة والبيئة، أيضا لم يظهر حتى الآن مؤلفات تنبة إلى هذا النوع من التلوث والآثار الصحية والبيئية المترتبة عليه فى المجتمع .

وتكمن الحكمة فى منع الضرر ثم التقليل من حدوثه وإن أمكن التغلب عليه تماما وهذا هو هدف الرسالة بالإضافة إلى فتح الباب لكل من هو مهموم بحماية البيئة فى جميع المجالات ليجتهد فى معالجتها والإستفادة منها . فالرسالة دعوة للباحثين على مدار الأعوام القادمة أن يدرسوا كل تطور فى هذا المجال ومدى إنعكاساته السلبية على البيئة حتى يتحقق فوائد الإنتفاع بهذه المخلفات قبل أن تكون ملوثات للبيئة المعاصرة وهذا يلقى عبء غير هين وغير قليل على الباحثين والمسئولين فالباحث يعتبر مجال المخلفات الالكترونية مجالا بكر فى البيئة المصرية والعربية والأفريقية يمكن تعظيم الفائدة منه قبل أن يصبح نقمة عليهم، والبحث يؤكد الضرر بمعناه الكبير الذى يضم مخلفات الأجهزة الالكترونية والكهربائية ليثبت الضرر ويوضح أن الإدارة البيئية السليمة هى السبيل الواقى والعلاجى من الناحية البيئة والقانونية، ويوضح مدى فاعلية التشريعات الحالية فى إدارة وتداول النفايات الالكترونية وذلك على مستوى جمهورية مصر العربية وبعض الدول على المستوى العالمى وذلك من خلال توضيح ماهية البيئة من حيث التلوث محل التجريم لعناصر البيئة وأنواع التلوث وأيضا تناول مسئولية الدولة عن الأضرار البيئية سواء بالنسبة للقانون الدولى أو القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية .

الملخص

لئن كانت البيئة تعنى المحيط أو الوسط الطبيعى الذى يعيش فيه بنـى الإنـسان مـع بـاقى الكائنـات الحية إلا أنها تمثل فى الوقت نفسه نوعاً من التحدى الذى يتعين على الإنسان أن يواجهـه .

وعلى نوع الاستجابة الصادرة من الإنسان فى علاقته بالبيئـة يتوقـف نمـط الحـضارة وطابعهـا العـام وخصائصها المميزة .

ومن يتتبع تاريخ الإنسان يلاحظ أن علاقته بالبيئة تراوحت دائماً بين السلبية المطلقة التى برزت فى الخضوع شبة التام للظروف الطبيعية والخوف منهـا والايجابيـة الـصارخة والتـى تمثلـت فـى الثـورة علـى الطبيعة وفى العمل بمختلف الوسائل على إخضاعها لـسطته كمـا هـو الحـال فـى القـرن الحـادى والعـشرين الميلادى حيث تمكن الإنسان بما يتوفر لديه من عقل وعلم وتكنولوجيا حديثة أن يغزو بقوة محيطة الحيـوى ويخضعه تقريباً لنفوذة وسلطانة كلما أمكنه ذلك .

ولقد ساهم التقدم الصناعى والتكنولوجى والتوسع الهائل فى إستخدام مصادر الطاقة المختلفة وانتشار وسائل المواصلات وكثافة استخدامها وما شابه ذلك من طرق وأدوات ومنتجات الحـضارة الـصناعية المعاصـرة فى زيادة التدهور البيئى واتساع نطاقة .

ويعتبر تلوث البيئة بعناصرها الثلاث (الهواء والماء والتربة) المشكلة البيئـة الأكـبر والأخطـر إلى الدرجة التى طغت فيها على كل قضايا البيئة ومشاكلها .

وإن كانت ظاهرة التلوث البيئى قديمة قدم البشرية من عهد آدم وحواء إلا أنها لم تبرز فى صـورتها الخطيرة والمؤثرة إلا عقب الثورة الصناعية الحديثة فـى النـصف الثـانى مـن القـرن العـشرين عنـدما كـشفت الدراسات والبحوث العلمية تفاقم المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة فى المجتمعات الصناعية .

ومع انطلاقة ثورة الاتصالات الالكترونية فى تـسعينات القـرن الماضـى التـى شملـت عـالم الإنترنـت والهواتف المحمولة إلا وأصبحت جزءا لا يتجـزاء مـن حياتنـا اليوميـة وبـدأت الـشركات العالميـة المـصنعة للأجهـزة الالكترونية ســـباقاً محمومـــاً أو ما يعرف باسم (سباق اللانهايـة) فـى جـذب أكـبر عـدد مـن المستهلكين لمنتجاتها التى تتميز بها عن نظيراتها الأخرى ونجحت تلك الشركات فى جعل المستهلك يـدمن على إقتناء كل ما هو حديث بمواصفات ووظائف لم تكن موجودة فى تلك التى تملكها قبل بضعة شهور غـير أن تلك الأجهزة ومع مرور الزمن والإنتهاء من إستخدامها تتحول إلى نفايات الكترونية تضر بصحة الإنسان

والبيئة إلا أن ثمه تساولاً قد لا يخطر على بال أحد منا حول مصير الأجهزة الإلكترونية القديمة أو المتهالكة وكيفية التخلص منها .

وتعد مخلفات الصناعات الالكترونية والكهربائية نفايات خطرة نظراً لما تحتويه من مواد خطرة مثل الفسفور والباريوم والرصاص والكادميوم .... الخ ومن أمثلة مصادر النفايات الالكترونية الخطرة طبقاً لتصنيف اتفاقية بازل (الحاسبات المستعملة والحواسب المحمولة والمفكرات الالكترونية وأجهزة التليفزيون (CRT) وأجهزة الفيديو وأجهزة الألعاب وأجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية والأجهزة الكهربائية وهى نفايات خطرة نظراً لما تحتوية من مواد خطرة .

وتعتبر إدارة المواد والنفايات الخطرة والتى ينسحب عليها المخلفات الالكترونية الخطرة من أهم وأخطر المشاكل البيئية التى ترتبط بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وقد وضع القانون رقم 4 لسنة 1994 الصادر بشأن البيئة والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 2009 الصادر فى 2009/3/1 ولائحته التنفيذية رقم (338) لسنة 1995 والمعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1741) الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2005 تعريفاً عاماً للمواد والنفايات الخطرة كما أوضح المبادئ الأساسية للتعامل معها من خلال فكر شامل وشبة متكامل.

فقد حدد القانون النصوص والإحكام الخاصة بنظم التصنيف والتعريف والتخزين والنقل والمعالجة للمواد الخطرة، وما يعنينا منها تلك المواد التى تدخل فى الصناعات الالكترونية والتخلص من النفايات المتولدة عنها فى مواقع مناسبة ومعزولة تماماً عن باقى مفردات النظام البيئى .

كما بين الجهات ذات العلاقة بالتعامل معها وأشار إلى أدوار كل هذه الجهات وألزم كل جهة بإصدار جداول بالمواد والنفايات الخطرة المحظور تداولها بدون تراخيص نظراً لما تتميز به هذه المواد والنفايات الخطرة بطبيعة كيماوية وبيولوجية تجعلها ضارة جداً بصحة الإنسان والبيئة ما لم يتم التعامل معها بالطرق السليمة .

وقد سعت هذه الدراسة للتطرق لحماية البيئة من التلوث الناشئ عن إدارة المواد والنفايات الخطرة من حيث التعرف على ما هيه التلوث البيئى من خلال دراسة عناصر البيئة محل الحماية القانونية وإيضاح التلوث محل التجريم وإهتمت الدراسة ببيان أسلوب الإدارة الآمنة للمواد والنفايات الخطرة / الالكترونية فى مصر من منظور بيئى وقانونى من ناحية تقسيم وتصنيف ومعايير تخزين المواد الخطرة ذات العلاقة

بالصناعات الالكترونية والوضع الحالى لإدارة المواد الخطرة والنفايات الالكترونية الخطرة من حيث الإدارة السليمة التى تهدف لإعادة إستخدام هذه المواد والمخلفـــات أو خفضها إلى أدنى حد ممكن .

كذلك تعرضت الدراسة لبيان المسئولية الدولية عن الأضرار البيئية سواء فى النظم القانونيـــــــــــة أو المعاهدات الدولية، وايضاح طرق التعويض عن الاضرار البيئية على المســـــتوى الدولى والوطنى .

كما تصدت الدراسة لبحث مدى فاعلية التشريعات الحاليـة لإدارة النفايـات الالكترونيـة سـواء فـى القانون رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 2009 والقوانين والقرارات ذات الـصلة وذلـك من خلال بيان العوامل الايجابية والسلبية فى نصوص هذه القوانين لمواجهـة التلوث البيئى النـاتج عـن إدارة وتداول النفايات الالكترونية.

محتويات الدراســة

الموضـــــوع	رقم الصفحة
✷ المســـــــــتخلص	1
✷ الملخـــــــــــص	2
✷ محتويات الدراســـة	5
✷ قائمة الملاحق والجداول	10
✷ مشكلة الدراســـــة	11
✷ أهمية الدراســـــة	13
✷ تساؤلات الدراســـة	14
✷ أهداف الدراســـــة	15
✷ مقـــدمـــــــة	17
✷ دراســـات ســـابقة	25
✷ منهج الدراســـــة / حدود الدراسة	27
✷ مبررات إختيار الموضـوع	29
تقسيم الدراسة	31
الباب الأول : حماية البيئة من التلوث الناشئ عن إدارة المواد والنفايات الخطرة	33
الفصل الأول :- ماهيه التلوث البيئى	35
المبحث الأول :- البيئة محل الحماية القانونية	36
المطلب الأول :- ماهية البيئـــة	37
المطلب الثانى : عناصر البيئة	51
المبحث الثانى : التلوث محل التجريم	57
المطلب الأول : ماهية التلوث	58
المطلب الثانى : أنواع التلوث	70
الفصل الثانى : الإدارة الآمنة للمواد والنفايات الخطرة الالكترونية من منظور بيئى وقانون فى مصر	98
المبحث الاول :- تقسيم وتصنيف ومعايير تخزين المواد الخطرة ذات العلاقة بالصناعات الالكترونية	100

المطلب الاول : تقسيم وتصنيف المواد الخطرة ذات العلاقة بالصناعات الالكترونية	**101**
الفرع الاول :- تقسيم وتصنيف الامم المتحدة للمواد الخطرة	**102**
الفرع الثانى :- تقسيم وتصنيف الإتحاد الأوربى للمواد الخطرة	**109**
المطلب الثانى :- الاشتراطات والمعايير اللازمة لتخزين المواد الخطرة ذات العلاقة بالصناعات الالكترونية .	**116**
الفرع الاول :- مكان المخزن ومواصفاتة	**118**
الفرع الثانى :- إدارة المخـــازن	**125**
الفرع الثالث :- خطط الطوارئ	**136**
المبحث الثاني:- **تقسيم وتصنيف النفايات الخطرة ذات العلاقة بالنفايات الألكترونية**	**142**
المطلب الأول:- **تعريف المخلفات الخطرة وصفاتها وتحديدها دولياً ومحلياً**	**143**
المطلب الثاني:- **تأثير المخلفات الخطرة على الصحة العامة والبيئة**	**155**
المبحث الثالث :– إدارة المواد والنفايات الخطرة ذات العلاقة بالصناعات الالكترونية فى مصر	**158**
المطلب الاول :- إدارة المواد الخطرة ذات العلاقة بالصناعات الالكترونية	**159**
الفرع الاول :- الإدارة السليمة للتعامل مع المواد الخطرة فى مصر	**160**
الفرع الثانى :- النظام المتوافق عالمياً لتصنيف وتمييز المواد الكيميائية **GHS**	**165**
المطلب الثانى : ادارة المخلفات الخطرة ذات العلاقة بالنفايات الالكترونية فى مصر	**168**
الفرع الاول :- الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة	**169**
الفرع الثانى :- خفض المخلفات الخطرة	**180**
الفرع الثالث :- الوضع الحالى للتعامل مع النفايات الألكترونية في مصر	**191**
الفرع الرابع :- إنشاء مدافن المخلفات الخطرة في مصر	**198**
الباب الثانى :- النفايات الالكترونية على المستوى العالمى ومسئولية الدولة عن الأضرار البيئية	**205**
الفصل الاول : إدارة النفايات الالكترونية على المستوى العالمى	**206**
المبحث الاول ::- النفايات الالكترونية وأساليب إعادة تدويرها فى دولة الهند	**208**
المبحث الثانى :- توجيهات الاتحاد الاوربى والتقنيات المستخدمة لمعالجة النفايات الالكترونية فى انجلترا	**239**

المبحث الثالث :- إدارة النفايات الالكترونية من منظور بيئى وقانونى على مستوى العالم لبعض الدول	253
الفصل الثانى : مسئولية الدولة عن أضرا التلوث البيئي.	297
المبحث الاول : المسئولية المدنية الدولية وإثبات الضرر.	300
المبحث الثانى :طرق التعويض عن الأضرار البيئة.	304
المطلب الأول: طرق التعويض عن الأضرار البيئية على المستوي الدولي.	305
المطلب الثاني: طرق التعويض عن الأضرار البيئية على المستوي الإقليمي	324
المبحث الثالث : مدى ملائمة قواعد المسئولية الدولية التقليدية لتعويض الأضرار البيئية	326
المبحث الرابع: الأتفاقيات والمعاهدات الدولية ومسئولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي	334
المطلب الأول:الأتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالماد والنفايات الخطرة	335
المطلب الثاني :إتفاقيات على المستوي الإقليمي	336
المطلب الثالث:نماذج لقضايا بين بعض الدول في مجال التعويض عن الأضرار البيئية.	361
الفرع الأول:مشكلة بين اليابان وأمريكا	363
الفرع الثاني:حادثة بين كندا والإتحاد السوفيتي	364
الفرع الثالث: قضية التلوث البحري بدولة الأمارات العربية المتحدةعام **1987** م	365
الفرع الرابع: قضية **SANDOZ** وتلوث ما بين الجبهات للراين في يونيو **1986**م	366
الفرع الخامس:حادثة السفينة باناما جوتيا الفلبينية في خليج السويس ج.م.ع **1989/12/9**م	371
الباب الثالث : مدى فعالية التشريعات الحالية لإدارة وتداول النفايات الالكترونية	373
الفصل الاول :- العوامل الايجابية للحماية من النفايات الالكترونية الخطرة	374
المبحث الأول: **النصوص القانونية**.	376
المطلب الاول :- القانون رقم (**4**) لسنة **1994** الصادر فى شأن البيئة والمعدل بالقانون رقم (**9**) لسنة **2009** لصادر في **2009/3/1** ولائحتة التنفيذية وتعديلها بالقرار **1741**	377
المطلب الثانى :- قانون المحال الصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة.	405
المطلب الثالث :- التشريعات الصناعية التى تعنى بحماية البيئة والصحة العامة من الآثار الضارة للنفايات الصناعية الخطرة.	420
المطلب الرابع :- القانون رقم (**93**) لسنة **1962** الصادر فى شأن صرف المخلفات السائلة.	423

المطلب الخامس :- القانون رقم (48) لسنة 1982 الصادرفى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية.	429
المطلب السادس :- قانون العمل الجديد رقم (12) لسنة 2003 وتعديلاته.	442
المطلب السابع :- قانون التأمين الاجتماعى رقم (79) لسنة 1975.	450
المطلب الثامن :- القانون رقم (118) لسنة 1975 الصادر فى شأن الإستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات	452
المبحث الثانى : الجزاءات القانونية	462
المطلـــب الاول : الجزاء الجنائى	464
الفرع الاول :- العقوبات السالبة للحرية	465
الفرع الثانى : العقوبات المالية	474
المطلب الثانى :- الجزاء الادارى	492
الفرع الاول :- الغرامة الإدارية	494
الفرع الثانى : الغلق الاداري ووقف العمل بالمنشأة .	497
الفرع الثالث :- وقف أو إلغاء أو سحب الترخيص.	500
المطلب الثالث :- الجزاء المدنى.	502
الفرع الاول : التعويـــــض.	503
الفرع الثانى :- إعادة الحال إلى ما كان عليه.	510
الفصل الثانى :- العوامل السلبية المؤثرة على الحد من التلوث البيئي الناشئ عن النفايات الالكترونية	515
المبحث الأول: العوامل السلبية في النصوص والجزاءات القانونية.	517
المطلب الأول:العوامل السلبية في النصوص القانونية.	518
المطلب الثاني:العوامل السلبية في الجزاءات القانونية.	523
الفرع الأول: العوامل السلبية للجزاءات الجنائية.	524
الفرع الثاني: العوامل السلبية للجزاءات الإدارية.	533
الفرع الثالث: العوامل السلبية للجزاءات المدنية.	536
المبحث الثاني: العوامل السلبية في المحاكم الجنائية.	540

المطلب الأول: مراحل الدعوى الجنائية	542
المطلب الثاني:سلبية مراحل الدعوى الجنائية.	544
الفصل الختامي: ملاحظات على مشروع القانون رقم 9 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 1994 وفي إصدار قانون بشأن البيئة.	547
الخاتـــــــــــمة.	556
أولاً: نظرة عامة.	556
ثانياً:النتـــائج.	566
ثالثاً:التوصيات.	572
قائـــمة الملاحـــق	578
المراجـــــــــع.	579